نبذة عن حوكمة الشركات

بورصتي القاهرة والاسكندرية
Cairo & Alexandria Stock Exchanges

الفهرس

١. تعريف قواعد الإدارة الحاكمة للشركات
٢. لماذا أخذت قواعد الإدارة الحاكمة أهمية خاصة فى الفترة الحالية؟
٣. أهمية قواعد الإدارة الحاكمة للشركات
٤. من الذى يضع قواعد الإدارة الحاكمة للشركات؟
٥. المبادئ التى تقوم عليها قواعد الادارة الحاكمة كما حددتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)
أ) حماية حقوق المساهمين
ب) المعاملة المتساوية لجميع المساهمين
ج) حماية حقوق أصحاب المصالح أو المتعاملين مع الشركة (مثل البنوك، الدائنين، الموردين ...الخ)
د) الإفصاح والشفافية بدقة وفى الوقت المناسب
هـ) تحديد مسئوليات مجلس الإدارة
٦. أمثلة عن بعض الدول المتقدمة والناشئة التى طبقت قواعد الإدارة الحاكمة للشركات

تعريف قواعد الإدارة الحاكمة للشركات

يمكن تعريف قواعد الإدارة الحاكمة للشركات بأنها مجموعة الأسس والممارسات التى تطبق بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين (شركات الاكتتاب العام) وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة، والمساهمين، الدائنين، البنوك والموردين.....الخ. وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتى تحكم اتخاذ أى قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها.

توفر قواعد الإدارة الحاكمة للشركات الإطار التنظيمى الذى يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيق هذه الأهداف.

وتقوم تلك القواعد بتحديد الآتى:

- كيفية اتخاذ القرارات.
- الشفافية والافصاح فى تلك القرارات.
- السلطة والمسئولية للمديرين والعاملين بالشركة.
- المعلومات التى يتم الافصاح عنها للمستثمرين.
- حماية حقوق صغار المساهمين.

وتتدخل عدة عوامل فى تحديد قواعد الإدارة الحاكمة ومنها:

- قوانين الشركات.
- القوانين التى تحكم سوق الأوراق المالية.
- قواعد القيد بالبورصات.
- قانون منع الاحتكار وقانون الافلاس وقانون الاندماج وقانون الاستحواذ.
- الهيئات الرقابية مثل الهيئة العامة لسوق المال.
- المحاكم التى تشرف على تطبيق تلك القوانين.

لماذا أخذت قواعد الإدارة الحاكمة أهمية خاصة فى الفترة الحالية؟

١. لقيت قواعد الإدارة الحاكمة للشركات العاملة بالأسواق الناشئة اهتمام بالغ من المستثمرين وخاصة الأجانب نتيجة العولمة وزيادة حجم استثمارات المؤسسات الأجنبية فى تلك الأسواق ومن ضمنها السوق المصرى. لذلك فإن قرار الاستثمار من قبل المؤسسات الأجنبية فى شركة ما، لا يقتصر فقط على تواجد إدارة كفء للشركة، بل يهتم المستثمرون أيضاً بمدى تطبيق قواعد الإدارة الحاكمة من قبل إدارة تلك الشركة.

حيث أوضح التقرير الصادر من معهد التمويل الدولى (Institute of International Finance) أن تدفقات الاستثمارات للأسواق الناشئة قد انخفضت من ١٦٩ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٠ إلى ١١٥ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٠١ (حوالى ٣٢٪)، وقد يرجع هذا الانخفاض فى تلك التدفقات إلى قصور فى مدى الالتزام بقواعد الإدارة الحاكمة، لذلك اتجهت الجهات الرقابية بالأسواق الناشئة مثل هيئة سوق المال والبورصة إلى الاهتمام بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات لكى تستطيع جذب المستثمرين وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

إذاً فالإدارة الكفء هى التى تقوم باستغلال موارد الشركة المالية والبشرية على أكمل وجه، وضمانا لذلك تختص الإدارة الحاكمة للشركة بوضع إطار تنظيمى يتضمن بوضوح المبادئ التى تتبعها الشركة فى معاملاتها الداخلية والخارجية.

وتهدف قواعد الإدارة الحاكمة للتأكد من مراعاة مصالح المستثمرين فى كل القرارات المتخذة من إدارة الشركة وليس فقط تعظيم العائد على الاستثمار بل أيضا التأكد من عدم تورط الشركة فى ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية قد تعود على الشركة بالضرر فى المستقبل.

٢. وقد حظيت قواعد الإدارة الحاكمة للشركات باهتمام بالغ نتيجة لانهيار بعض الشركات الكبرى فى العالم والتى لم تؤثر فقط على من لهم صلة مباشرة بالشركات مثل المديرين والمساهمين والمحاسبين بل أيضا أثرت على الموظفين والعملاء والموردين والسوق ككل. ومن أهم الأمثلة الواضحة لعدم التزام الشركات بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة هو انهيار وإفلاس شركة "إنرون للطاقة" التى كانت من كبرى شركات الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

فقد ضللت شركة إنرون المساهمين وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم مديريها الاتفاق مع مراقب الحسابات بالتلاعب فى التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها فى البورصة.

بالإضافة إلى ذلك فقد استغل مديروها المعلومات الداخلية المتوفرة لديهم وقاموا ببيع حصتهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية وذلك قبل أن يدرك باقى المساهمين والعاملين بالشركة الموقف المالى الحقيقى للشركة والأرباح المتضخمة الوهمية.

وتعد شركة إنرون نموذجاً صارخاً للإخلال بقواعد الإدارة الحاكمة نتيجة لعدم الالتزام بالشفافية تجاه المستثمرين فى اتخاذ القرار، فضلا عن عدم تحمل المسئولية من قبل المديرين واستغلالهم لنفوذهم ومناصبهم لتحقيق منافع شخصية

وذلك من خلال التلاعب فى التقارير المالية وإهدار حماية حقوق صغار المساهمين.

٣. دفع النشاط المتزايد لبرنامج الخصخصة الحكومات والشركات إلى تلبية مطالب المساهمين ومن ضمنها الالتزام بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة.

٤. يساهم تطبيق قواعد الإدارة الحاكمة فى تحسين سبل إدارة الشركات من خلال:

- وضع إستراتيجية الشركة.
- تحديد أهداف الشركة وكيفية تحقيقها.
- التأكد من أن عمليات الاندماج أو الاستحواذ تتم لزيادة كفاءة الشركة.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفاعلية.

٥. إن التزام الشركات بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة يساعدها على رفع كفاءة الإدارة وزيادة فاعلية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه لتقديم خدمات ومنتجات جديدة بأسعار مناسبة مما يساهم فى تنمية الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادى للدولة.

أهمية قواعد الإدارة الحاكمة للشركات

• بالنسبة للشركات:

١) تُمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديرى الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

٢) تعمل على وضع الإطار التنظيمى الذى يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكى يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التى تراعى مصلحة المساهمين.

٣) تؤدى إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب إستثمارات قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية. فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلى و بالتالى زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

٤) تحظى الشركات التى تطبق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم. ولذلك نجد أن المستثمرين فى الشركات التى تطبق قواعد الإدارة الحاكمة جيداً، قد يقوموا

بالتفكير جيداً قبل بيع أسهمهم فى تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدى إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم فى قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود فى فترة الأزمات.

- **بالنسبة للمساهمين:**

١- تساعد فى ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة فى القرارات الخاصة بأى تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة فى المستقبل.

٢- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالى والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار فى هذه الشركات.

من الذى يضع قواعد الإدارة الحاكمة للشركات؟

عادةً تتواجد قواعد الإدارة الحاكمة للشركات فى القوانين والتشريعات التى تطبقها الدول، وبالتالى قد تختلف هذه القواعد من دولة إلى أخرى حسب القانون الذى تتبعه، ونتيجة لأنه قد تخلو القوانين المطبقة فى بعض الأسواق المتقدمة أو الناشئة من هذه القواعد، فإن بعض الهيئات الرقابية الأخرى العاملة فى بعض الدول مثل (البورصات) تسعى إلى وضع قواعد الإدارة الحاكمة للشركات التى يجب أن تتبعها الشركات المقيدة أو التى ترغب فى القيد وذلك لضمان توفير الحماية لحملة الأسهم.

المبادئ التى تقوم عليها قواعد الادارة الحاكمة كما حددتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)

تعتبر هذه المبادئ بمثابة الخريطة التوضيحية التى يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال (هيئة سوق المال والبورصة) وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات، حيث تعمل كل المؤسسات العاملة فى السوق سواء كانت مؤسسات رقابية أو مؤسسات خاصة على خلق سوق نشط وآمن (بمعنى قدرته على توفير الحماية للمساهمين) مما يساعد على جذب رؤوس الأموال.

وتركز مبادئ "قواعد الإدارة الحاكمة للشركات" بشكل أساسى على الشركات المقيدة التى تتداول أسهمها بالبورصة إلا أنها يمكن أن تطبق أيضا على الشركات

والمؤسسات التى لا يتم تداول أسهمها بالبورصة مثل الشركات المغلقة والمؤسسات والشركات الحكومية.

ويمكن القول أن هذه المبادئ هى كما يلى:

أ) حماية حقوق المساهمين

من حق المساهمين أن يتمتعوا بحقوق الملكية وأن يكونوا على معرفة كاملة بالمعلومات وحقوق التصويت والمشاركة فى القرارات الخاصة بالتغييرات الجوهرية فى الشركة مثل بيع أصول الشركة أو الاندماج مع الشركات الأخرى أو إصدار أسهم جديدة. لذلك يجب على الجهات الرقابية العاملة فى السوق (هيئة سوق المال والبورصة) العمل على توفير الحماية الكافية لحقوق المساهمين.

ب) المعاملة المتساوية لجميع المساهمين

يجب معاملة جميع المساهمين من ذوى الفئة الواحدة معاملة متساوية، بما فى ذلك المساهمين الأجانب وأيضا حملة شهادات الإيداع الدولية (GDRs) حيث يجب أن تتاح للمساهمين فرصة الحصول على تعويض مناسب فى حالة التعدى على حقوقهم.

تؤكد قواعد الإدارة الحاكمة للشركات على حماية حقوق الأقلية والمساهمين الأجانب مع الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وتؤكد أيضاً على وضع نظم تمنع العاملين بالشركة بما فى ذلك رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين من استغلال وظائفهم وإستغلال المعلومات الداخلية الخاصة بالشركة بحيث لا يقوموا بعمليات تداول على أسهم الشركة بناء على هذه المعلومات ليحققوا منافع شخصية أو ليقللوا من حجم الخسائر فى حالة تدهور أداء الشركة.

ويجب أن يفصح رؤساء الشركات وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين عن تداولهم فى الصفقات الخاصة بشركاتهم وذلك لتحقيق مبدأ العدالة بين جميع المساهمين.

ج) حماية حقوق أصحاب المصالح أو المتعاملين مع الشركة (مثل البنوك، الدائنين، الموردين ...الخ)

يمثل أصحاب المصالح عادة أطرافاً هامة لها تأثير على عمل الشركات وكيفية اتخاذها لقراراتها، ولهذا يجب أن تضمن قواعد الإدارة الحاكمة للشركات حماية حقوقهم واحترامها حيث يجب أن يسمح للمتعاملين مع الشركة الإطلاع على كافة

المعلومات اللازمة لهم فمثلاً عند رغبة الشركة الحصول على قرض من بنك معين، يقوم البنك بطلب بعض الضمانات والمستندات للتأكد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

د) الإفصاح والشفافية بدقة وفى الوقت المناسب

تؤكد قواعد الإدارة الحاكمة للشركات على أن الإفصاح الدقيق الذى يتم فى الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما فى ذلك الوضع المالى ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة الشركة وأيضاً الإفصاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم. ويجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية والمالية التى تتبعها الشركة فى تقييم الأداء، مع مراعاة وجوب أن توفر قنوات نشر المعلومات طريقة عادلة للوصول للمعلومات التى تهم كافة المستثمرين فى الوقت المناسب.

هـ) تحديد مسئوليات مجلس الإدارة

تحدد قواعد الإدارة الحاكمة للشركات بالتفصيل دور مجلس الإدارة فى حماية الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بها. ويجب أن يضمن الإطار العام لقواعد الإدارة الحاكمة للشركات التوجه الاستراتيجى للشركة والمتابعة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة ومسئولية المجلس أمام الشركة والمساهمين والأطراف الخارجية. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناء على معرفة تامة وبحسن نية على أن يبذلوا كل جهدهم لصالح الشركة والمساهمين بها.

لذلك يفضل أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين عن إدارة الشركة ليتمكنوا من الحكم بموضوعية على شئون الشركة. كذلك يجب أن يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين التى تطبق مع أخذ مصالح المتعاملين مع الشركة فى الاعتبار، وأخيرا يجب أن يكون مجلس الإدارة قادراً على الحكم بموضوعية على أوضاع الشركة بعيداً عن تدخل الإدارة.

أمثلة عن بعض الدول المتقدمة والناشئة التى طبقت قواعد الإدارة الحاكمة للشركات

تجدر الإشارة بأن تحسين وتطوير قواعد الإدارة الحاكمة للشركات لا يمثل تحدياً للأسواق الناشئة فقط بل تحدياً للأسواق المتقدمة، لأن إفتقار الأسواق المتقدمة لتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات قد يؤثر أيضاً على إقتصاديات هذه

الأسواق. لذلك تحرص جميع الأسواق على تطوير قواعد الإدارة الحاكمة للشركات حسب متطلبات كل سوق. و فيما يلى أمثلة لبعض الدول التى طبقت أو فى طريقها إلى تطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات:

كـــــوريـــا

قامت الحكومة الكورية بتغيير شامل لبعض القوانين التى تلزم الشركات بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة مثل القانون التجارى، وقانون الشركات المساهمة، والقانون المنظم للأوراق المالية، وقانون المراجعة للشركات المساهمة، وقانون الإفلاس. وقد إشتملت تعديلات القوانين واللوائح الرئيسية الكورية المتعلقة بقواعد الإدارة الحاكمة للشركات على ما يلى:

- يجب أن تكون مجالس الإدارة مستقلة، بحيث يضم المجلس أعضاء من خارج الشركات.

- إعداد قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، وزيادة العقوبات على من يقوم بتزوير تقارير المراجعة، وتعديل الإجراءات المتبعة لإختيار مراقبى الحسابات.

- إلزام الشركات المقيدة بتقديم التقارير المالية الربع سنوية بالإضافة إلى التقارير السنوية ونصف السنوية التى كانت تقدمها من قبل.

- يمكن للمساهمين إستخدام التصويت التراكمى Cumulative Voting ما لم يكن النظام الأساسى للشركة يحول دون ذلك.

- يجوز للمساهمين اقتراح أى موضوعات للدراسة فى الجمعية العامة للمساهمين.

- مطالبة المديرين "بأداء واجباتهم بإخلاص لصالح الشركة" وفقا للقوانين السارية والنظام الأساسى للشركة.

الـيـــابـــان

تم إنشاء منتدى قواعد الإدارة الحاكمة للشركات فى اليابان والذى ضم ممثلين

عن الشركات اليابانية والمؤسسات الإستثمارية والأكاديميون. وقد أصدر هذا المنتدى تقريرا يدعو إلى إتباع منهج يتكون من خطوتين لإصلاح قواعد الإدارة الحاكمة للشركات فى اليابان.

الخطوة الأولى و تشمل إصلاحات لا بد من تنفيذها قبل نهاية عام ٢٠٠٢ ومن أهمها:

- إستخدام معايير المحاسبة الدولية لزيادة الإفصاح وتزويد المستثمرين بالمعلومات الصحيحة.
- تعين أعضاء ضمن مجلس الإدارة مستقلين غير تنفيذيين ممن ليست لهم مصالح مباشرة بالشركة.
- تحديد مسئوليات منفصلة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- زيادة الحوار بين الإدارة والمساهمين فى الجمعية العامة للمساهمين.

أما الخطوة الثانية فتشمل إصلاحات أكبر يتم تنفيذها على المدى الطويل من أهمها ما يلى:

- يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارة الشركات أعضاء مستقلين غير المديرين التنفيذيين.
- الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذى.

ألمانيا

إكتسبت قواعد الإدارة الحاكمة للشركات فى ألمانيا أهمية كبرى بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للإنهيار والمصاعب مثل دايملر. و فى يونيو ٢٠٠٠ أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهى مجموعة تضم أكاديميين وفنيين القواعد الألمانية لإدارة الشركات ولكن هذه المعايير تعتمد على التطبيق التطوعى من قبل الشركات ولكنها أوجبت على الشركات أن يتضمن تقريرها السنوى القواعد التى إتبعتها والتى لم تتبعها وأسباب ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن هيئة DSW أكبر منظمة ألمانية للمساهمين وضعت المقترحات التالية كحد أدنى للقواعد الحاكمة للشركات والتى تتضمن:

- القضاء على ملكية الشركات التبادلية Interlocking or Cross Ownership.
- ضمان استقلالية مراقب الحسابات.
- تحقيق المزيد من الشفافية من البنوك عن التصويت فى مجلس الإدارة بناء

على توكيلات.

- إرسال دعوة حضور الجمعية العامة للشركة لحملة الأسهم فى وقت مبكر.
- تبسيط عملية التصويت بالوكالة.

لم تنتظر البورصة الألمانية حتى تصبح قواعد الإدارة الحاكمة للشركات واجبة التنفيذ بل نفذت مشروع جديد، وهو القيد فى Neuer Market الذى يتطلب إفصاحاً أكثر من المعتاد فى ألمانيا، مثل إستخدام معايير المحاسبة الدولية أو الأمريكية، وإصدار تقارير ربع سنوية. وإذا خالفت الشركات المقيدة هذه القواعد، يجوز للبورصة الألمانية معاقبتها بعدة طرق منها الشطب.

مـاليـــزيـــا

أدركت الحكومة الماليزية أهمية قواعد الإدارة الحاكمة للشركات لذلك قامت بتشكيل لجنة عليا تضم عدد من المسئولين من الهيئات الحكومية المعنية وممثلين من القطاع الخاص لوضع قواعد الإدارة الحاكمة للشركات.

فى عام ١٩٩٨ قامت مصلحة الشركات بالتعاون مع عدد من الجهات المهنية المختصة بإنشاء معهد متخصص لتطوير وتحسين وتشجيع قواعد الإدارة الحاكمة للشركات ولتقديم برامج تعليمية وتدريبية للشركات والهيئات الأخرى لمعاونتهم على تطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات.

لعبت بورصة كولالمبور فى ماليزيا دوراً أساسياً فى تعزيز قواعد الإدارة الحاكمة للشركات حيث قامت بتعديل وتطوير قواعد قيد الشركات والتى تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وحقوق الأقلية، الإلتزام بالإفصاح والشفافية ورفع كفاءة سوق رأس المال. علاوة على ذلك ألزمت قواعد القيد مديرى الشركات الاشتراك فى برامج تعليمية دورية إجبارية لتمكنهم من تطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات.

الـبـــرازيـــل

تم تأسيس المعهد البرازيلى لقواعد الإدارة الحاكمة للشركات الذى قام بنشر "أفضل الممارسات لقواعد الإدارة الحاكمة للشركات".

عملت بورصة ساو باولو (BOVESPA) فى البرازيل على تطوير قواعد الإدارة الحاكمة للشركات حيث وضعت مشروع يهدف إلى تحسين العلاقة بين الشركات

والمستثمرين وأيضا قامت بوضع بعض المعايير لتقييم الشركات الراغبة فى القيد وتصنيفها فى جدولين جدول"١" وجدول "٢" حسب درجة إلتزام الشركات بتلك المعايير.

المتطلبات والمعايير المطلوبة من الشركات للقيد بجدول "١"

- لا تقل نسبة اسهم التداول الحر عن ٢٥٪ من أسهم الشركة.
- طرح أسهم الشركة فى الإكتتاب العام حيث يجب أن تكون أسهم الشركة موزعة على قاعدة عريضة من المستثمرين.
- الإلتزام بتحسين الإفصاح ونشر المعلومات فى تقارير ربع سنوية والإلتزام بتقديم التقارير المالية مجمعة وتقارير مراجعى الحسابات.
- الإلتزام بقواعد الإفصاح عند قيام أحد المستثمرين بعرض شراء لأسهم الشركة مما قد يؤدى إلى إمتلاكه أغلبية أسهم الشركة وذلك حفاظا على حقوق الأقلية.

يجب على الشركات لكى تقيد بجدول "٢" الإلتزام بمعايير ومتطلبات جدول "١" بالإضافة إلى وجوب أن تتبع الشركة والمساهمين المسيطرين عليها شروط أكثر التزاماً فيما يخص تطبيق ممارسات قواعد الإدارة الحاكمة للشركات وتتلخص متطلبات القيد بجدول "٢" فيما يلى:

- يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لمدة عام واحدة فقط.

- يجب إعداد القوائم المالية للشركة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) أو معايير المحاسبة الأمريكية (GAAP).

- فى حالة قيام المساهم الرئيسى ببيع حصته بالشركة، يتعهد المشترى خلال تسعين يوماً من الصفقة أن يقوم بتقديم عرض لشراء جميع الأسهم الباقية بحوزة مساهمين آخرين فى الشركة حتى يحصلوا على نفس المعاملة التى حصل عليها المساهم البائع الذى كان مسيطراً على الشركة.

- الالتزام باللجوء إلى التحكيم بدل من القضاء كأداة لحسم الخلافات بين الشركات.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت بورصة ساو باولو بإنشاء سوق جديد يدعى "Nova Mercado" تم تخصيصه لتداول الأوراق المالية للشركات التى تطبق قواعد الإدارة الحاكمة تطبيقاً صارماً.

قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية فى بورصتى القاهرة والإسكندرية تؤكد على أهمية قواعد الإدارة الحاكمة للشركات

قامت بورصتا القاهرة والإسكندرية بتطوير وتحديث قواعد قيد الشركات التى يمكن من خلالها إلزام الشركات المقيدة أو التى ترغب فى القيد بالبورصة بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة للشركات. فقد نصت قواعد القيد أنه يجب على الشركات المقيدة والشركات طالبة القيد أن تلتزم بالإفصاح عن البيانات والمعلومات التى تتعلق بحماية حقوق المساهمين وحقوق المتعاملين مع الشركات وحددت مسئوليات مجلس الإدارة ووجوب تطبيق المعايير المحاسبية، وتتلخص هذه القواعد فيما يلى:

حماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة مثل الدائنون، الموردون والبنوك

١) الإفصاح عن الأحداث الجوهرية الطارئة التى تؤثر فى نشاط الشركة أو على مركزها المالى وعلى تداول أسهمها بالبورصة. ويقصد بالأحداث الجوهرية على وجه الخصوص ما يلى:

- اى تغييرمقترح فى هيكل الملكية يترتب علية زيادة او تخفيض حصة احد اعضاء مجلس الادارة بما يجاوز ٥٪ من راس المال.

- اى إصدار جديد مقترح للسندات وأى ضمانات او رهونات تتعلق بها.

- اى قرار يترتب علية استدعاء او إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها. (تعجيل سداد السندات او شراء اسهم خزينة).

- اى تغيير فى هيكل التمويل والأوضاع المالية للشركة يترتب عليه زيادة حجم التزامات الشركة عن حقوق ملكيتها وكذا اى قيود تفرض على حجم الاقتراض المتاح للشركة.

- اى تغيير جوهرى فى سياسات الاستثمار مثل افتتاح فروع او أنشطة جديدة او

تصفية فروع او أنشطة قائمة او الالتجاء الى سياسة التأجير بدلا من التملك لبعض أدوات او عوامل الإنتاج او العكس.

• الاتفاق على شراء او بيع استثمارات او حصة فى الشركة من او الى احد أعضاء مجلس الادارة او مراقب الحسابات او احد المديرين بالشركة (او احد اقاربهم حتى الدرجة الثانية).

• دخول مستثمرين استراتيجيين لشراء حصة من اسهم الشركة.

• إقامة دعاوى قضائية ضد الشركة تتعلق بنشاطها او احد أعضاء مجلس الادارة او احد المديرين بها او اى احكام تصدر بشأنها.

• صدور اية قرارات ادارية حكومية تؤثر على أنشطة الشركة واى تعديل او سحب او الغاء لهذه القرارات.

٢) الإفصاح عن تفاصيل أى عقود أو اتفاقيات قائمة عند القيد بين الشركة المصدرة أو أى شركة تابعة لها وبين أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين وفى حالة عدم وجود العلاقة السابقة تقدم الشركة إقرار بما يفيد ذلك.

٣) يحظر على الشركة الإفصاح عن أى بيانات أو معلومات بصفة خاصة إلى المحللين الماليين أو المؤسسات المالية أو أى أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها لكافة المتعاملين فى السوق.

مسئوليات مجلس الإدارة

١) الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة من المديرين وغير المديرين وكذلك أعضاء مجلس الإدارة من ذوى الخبرة.

٢) تقديم السيرة الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة والمديرين الرئيسيين على أن تتضمن الأسم بالكامل، الجنسية، محل الإقامة والعمل مع وصف دقيق للخبرات السابقة والمؤهلات.

٣) الإفصاح عن الإجراءات الداخلية المتبعة بالشركة التى تكفل عدم السماح لأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو العاملين بها إجراء عمليات تداول على أسهم الشركة خلال ١٥ يوم قبل و٣ أيام بعد إصدار ونشر أية بيانات أو معلومات مرتبطة بالقوائم المالية قد يكون لها تأثير هام على سعر الورقة المالية.

٤) الإفصاح عن الحصة المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وحصة المجموعة المرتبطة بهم (وتمثل حصة الأقارب حتى الدرجة الثانية) والمديرين والعاملين فى رأس مال الشركة أو فى أى شركة تابعة لها الذين يملكون ٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة.

٥) الإفصاح عن الهيكل التنظيمى للشركة على أن يتضمن ما إذا كانت الشركة قابضة أم تابعة.

معايير المحاسبة ومراقب الحسابات

١) تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والتى تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

٢) يجب أن تتم مراجعة القوائم المالية للشركة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية بواسطة أحد مراقبى الحسابات الخارجيين.

٣) يجب أن يتم الإفصاح عن ما إذا كان هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين مراقب الحسابات الخارجى وما بين الشركة المصدرة أو أحد المديرين بها.

٤) تقوم الشركة بنشر القوائم المالية السنوية والنصف سنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبى الحسابات عليها فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار فور اعتمادها من الجمعية العامة للشركة.

٥) يجب أن يتم نشر القوائم المالية الربع السنوية للشركة فى النشرة الدورية التى تصدرها البورصة.

٦) يجب على الشركة تعيين لجنة مراجعة من ٣ من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تكون مهمتها مناقشة تقارير مراقب الحسابات الخارجى والداخلى للشركة وتقديم مقترحاتها لمجلس الإدارة.

وأخيرا فقد كانت هذه نبذة سريعة عن قواعد الإدارة الحاكمة للتعريف باختصار بمعناها و بأهميتها مع إلقاء الضوء على أهم مبادئ قواعد الإدارة الحاكمة للشركات كما حددتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) وأمثله لبعض الدول المتقدمة والناشئة التى طبقتها وكذا تلخيص لقواعد الإدارة الحاكمة المطلوبة من الشركات المقيدة أو التى ترغب فى القيد ببورصتى القاهرة والإسكندرية طبقاً لقواعد القيد الجديدة المعمول بها.

أى سـؤال أو إسـتفسـار برجـاء الإتصـال

البـورصـة: ٤ أ شارع الشـريفين وسـط المـدينـة

تليـفـون: ٣٩٢٦٨٦٥ فـاكـس: ٣٩٦١٥٠٢ (٢٠٢)

www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساؤلاتكم على هذا البريد الإلكترونى

webmaster@egyptse.com

يمكنك التجـربة الحقيقـية للاسـتثمار فى بورصـتى القـاهـرة والإسـكـندرية

من خـلال برنـامـج محـاكـاة البـورصـة

"STOCK RIDERS"

للاشـتراك بالبـرنـامج www.stockriders.com

لا يعـد ما هـو وارد بهـذه النـبـذة دعـوة للتعـامل عـن طريق بورصـتى القـاهـرة والاسـكندرية، كما لا تتحـمل البورصـة أيـة مسـئولـيـة عـن إسـاءة استخدام هـذه المعـلـومـات من قـبـل أى شـخـص أو جـهـة كانت.

وإذ تبـذل البـورصـة جهـدها فـى أن تكـون المعـلومات والبـيـانات فـى هـذه النـبـذة صحـيـحـة وكـاملة إلا انها تـخـلـى مسـئوليـتـها عـن أى خطأ أو إغفـال قد يوجـد بـه.

المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيدالشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال

مطـبوعـات أخـرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوى للبورصة
- كتاب الإفصاح الإصدار الثالث – يونيو ٢٠٠٦ (الخمسون شركة الاكثر نشاطا)
- دليل المائة شركة الاكثر نشاطاً (٢٠٠٤)